في اللعبة ، والاعتماد عليه في مهمة المحافظة على بقاء المصالح الاميركية في المنطقة . واذا اعتبر تسلم الشعب الفلسطيني لمقاليد ارض محررة يقيم عليها سلطته الوطنية بكل ما سوف تحمل هذه السلطة من تراث ثوري ودعم من دول المعسكر الاشتراكي ، مناقضا لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة فان ابقاء التسلط الاردني على الارض الفلسطينية يعتبر جزءا مهما من الاستراتيجية الاميركية . وقد نشر مراسل « معاريف » الاسرائيلية (٧/٢٥) في واشنطن تصريحات ادلى بها كيسنجر الى مجموعة من الزعماء اليهود أبلغهم فيها بأن اقامة دولة فلسطينية أمر مناقض لمصالح الولايات المتحدة وان واشنطن ستعترض على أي مبادرة في هذا الاتجاه .

كانت ردة الفعل الفلسطينية تجاه البيان المصري ـ الاردني حاسمة وواضحة ، فقد أصدرت جميع فصائل حركة المقاومة بيانات شجبت فيها بيان الاسكندرية . أما منظمة التحرير فقد صرح الناطق الرسمي باسمها (٧/٢١) بان اللجنة التنفيذية عقدت دورة طارئة اثر صدور البيان المصري ـ الاردني المشترك وقد درست اللجنة هذا البيان على ضوء محتواه والمعلومات المتوفرة . واضاف الناطق ان اللجنة التنفيذية تؤكد تمسكها بالاسس التالية : « ١ ـ ان الشعب الفلسطيني في سائر أماكن تواجده وحدة غير قابلة للقسمة او التجزئة والثورة الفلسطينية كحركة تحرير وطني تناضل منذ انطلاقها من أجل تكريس هذه الوحدة وحمايتها . ٢ ـ ان قرارات المجلس الوطني التي أكدت حق شعبنا في اقامة سلطته الوطنية المستقلة المناضلة على كل جزء من الارض الفلسطينية يجري دحر الاحتلال عنها ، ان هذه القرارات تتعارض مع أية دعوات لاقتسام ارضنا وطمس هويتها الوطنية تحت أية تسمية كانت كتلك الارتباط او من خلال أية مشاريع تصفوية . ٣ ـ ان قرارات المجلس الوطني أكدت على رفض طمس حقوق شعبنا الوطنية والقومية ، او التعامل مع قضية شعبنا كقضية لاجئين ، وضمن هذا الاطار أكدت القرارات رفضها للتعامل مع قرار ٢٤٢ على اي مستوى عربي او دولي بما في ذلك مؤتمر جنيف . ٤ ـ ان اقتطاع جزء من شعبنا وادعاء تمثيله من جانب أية دولة عربية يقود الى نتائج خطيرة ويفتح الباب واسعا أمام مشاريع التوطين التصفوية خارج التراب الوطني الفلسطيني . ٥ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شعبنا الشرعي والوحيد ولا يحق لاية جهة عربية او دولية ان تقرر أية خطوة تتعلق بمصيره وارضه بمعزل عنها كما نصت على ذلك قمة الجزائر » . وقال الناطق الرسمي ان اللجنة التنفيذية ستصدر بيانا شاملا بعد انتهاء دورة اجتماعاتها .

في هذه الاثناء طلبت الحكومة الاردنية (٧/٢٠) من الامين العام لجامعة الدول العربية تأجيل اجتماع مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الرباط في ٣ ايلول (سبتمبر) وكان القصد من تأجيل المؤتمر واضحا هو اكتساب الوقت للقيام بتحركات سريعة تحت غطاء البيان المصري ـ الاردني من أجل التوصل الى خلق واقع جديد لمصلحة النظام نفسه بحيث يوضع مؤتمر القمة في حال انعقاده المؤجل أمام هذا الواقع الجديد . وقد ادركت قيادة المقاومة القصد من هذا التأجيل فأبرق الاخ ابو عمار الى أمين عام جامعة الدول العربية يطلب « ضرورة الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي لمواجهة هذه التطورات ولمراجعة المواقف العربية الخاصة بمقررات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر المتعلقة بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وقضية التحرير المقدسة ، خاصة وان هنالك محاولات تجري في الخفاء لوضع الامة العربية أمام واقع جديد يمس جوهر وكيان ووجود الشعب الفلسطيني » (وفا ٧/٢٢) . وفي ٧/٢٤ أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا علقت فيه على بيان الاسكندرية وتأجيل القمة العربية وقد جاء فيه « ١ ـ ان البيان المصري ـ الاردني ينتقص حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على ارض وطنه ويمس وحدة تمثيله ... وعليه فان اللجنة التنفيذية تعلن باسم شعبنا الفلسطيني في سائر أماكن تواجده رفضها لهذا البيان ولكل ما يترتب عليه من نتائج تمس حقوق شعبنا وقضيته . ٢ ـ ان ما تضمنه البيان من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني يخدم عمليا الحل الاميركي ـ الصهيوني ـ الهاشمي الذي يرمي الى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة الواحدة وضرب ثورته ، وبالتالي تمرير مشروع المملكة العربية المتحدة التصفوي المشبوه . ٣ ـ ان